



ISSN: 2957-3874 (Print)

Journal of Al-Farabi for Humanity Sciences (JFHS)

<https://iasj.rdd.edu.iq/journals/journal/view/95>

مجلة الفارابي للعلوم الإنسانية تصدرها جامعة الفارابي



جهود السلطان سليم الثالث في تحديث الأسطول العثماني

أ.م.د. سنان صادق جواد السعدي

كلية العلوم الإسلامية/ جامعة ديالى

The Efforts of Sultan Selim III in Modernizing the Ottoman Fleet

Asst. Prof. Dr. Sinan Sadiq Jawad Al-Saadi

College of Islamic Sciences – University of Diyala

المخلص

تتناول هذه الدراسة جهود السلطان سليم الثالث في تحديث الأسطول العثماني خلال أواخر القرن الثامن عشر، والتي جاءت ضمن مشروع الإصلاح الشامل المعروف بـ"النظام الجديد". شهدت تلك الفترة إصلاحات تقنية وتعليمية وإدارية هدفت إلى إعادة بناء قوة بحرية حديثة تواكب التطورات الأوروبية المتسارعة في المجال العسكري البحري. تأسست المدارس البحرية، وطُورت السفن الحربية، ونُظّم سلك الضباط والبحارة، مع اعتماد التكنولوجيا الأوروبية الحديثة. رغم الطموحات الكبيرة، واجه السلطان مقاومة شديدة من الإنكشارية والنخب التقليدية، فضلاً عن أزمات مالية وضغوط دولية حالت دون استكمال الإصلاحات. ومع ذلك، مثلت هذه الجهود نقطة انطلاق مهمة نحو نهضة عسكرية بحرية فيما بعد، مؤثرة في الإصلاحات اللاحقة في عهد السلطان محمود الثاني. توصل البحث إلى أن تحديث الأسطول لم يكن مجرد تجديد تقني، بل كان تعبيراً عن مشروع نهضة سياسي واجتماعي شامل، لكنه اصطدم بعوامل معقدة داخلية وخارجية.

Abstract

This study examines Sultan Selim III's efforts to modernize the Ottoman navy in the late 18th century, as part of the comprehensive reform project known as the "New Order" (Nizam-ı Cedid). This period witnessed a series of technical, educational, and administrative reforms aimed at rebuilding a modern naval force capable of keeping pace with the rapidly advancing European military maritime developments. Naval schools were established, warships were upgraded, and the ranks of officers and sailors were reorganized, incorporating modern European technology. Despite these ambitious goals, the Sultan faced strong resistance from the Janissaries and traditional elites, alongside financial crises and international pressures that hindered the full implementation of the reforms. Nevertheless, these efforts represented a significant starting point for later naval advancement, particularly influencing the reforms under Sultan Mahmud II. The study concludes that the modernization of the fleet was not merely a technical renewal, but rather an expression of a broader political and social renaissance project—one that was ultimately obstructed by complex internal and external challenges.

المقدمة

تمثلت نهاية القرن الثامن عشر مفترقاً حاسماً في التاريخ العثماني، حيث بدأت الدولة، التي كانت يوماً إمبراطورية بحرية عظيمة تفرض سيادتها في البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود، تواجه تدهوراً حاداً في قدراتها العسكرية، خاصة في المجال البحري. فقد جاء هذا التراجع نتيجة سلسلة من العوامل المتراكمة، أبرزها الجمود التقني، وغياب التجديد المؤسسي، مقابل التطور السريع الذي شهدته القوى الأوروبية، لا سيما بريطانيا وفرنسا، في مجالات بناء السفن والتسليح والتنظيم البحري. وكان من نتائج هذا الخلل الاستراتيجي خسارة الدولة العثمانية تدريجياً لهيمنتها البحرية، وانكشاف سواحلها أمام التهديدات الخارجية، فضلاً عن فقدانها القدرة على حماية طرقها التجارية البحرية.

في هذا السياق، برز السلطان سليم الثالث (1789-1807م) كأحد أبرز السلاطين العثمانيين الإصلاحيين في العصر الحديث، إذ أدرك منذ بداية عهده أن البنية العسكرية العثمانية، خاصة البحرية، لم تعد قادرة على حماية كيان الدولة في ظل التهديدات المتزايدة من قبل القوى الأوروبية.

ومن هذا الإدراك وُلِد مشروع شامل المعروف باسم "نظام جديد"، الذي سعى من خلاله إلى إدخال تغييرات جوهرية على المؤسسة العسكرية، شملت القوات البرية والبحرية على حد سواء^(١).

كانت البحرية العثمانية في حالة تدهور ملحوظة عند اعتلاء سليم الثالث العرش. فبحسب ما يشير إليه المؤرخ كارتر فندلي، فإن البحرية كانت تقتصر إلى التنظيم والانضباط، وتعاني من قدم في سفنها، وغياب في التدريب الفني، مما جعلها عاجزة عن مواكبة التطور الأوروبي، الذي بلغ مستوى متقدماً من حيث التسليح البحري والخرائط والملاحة والمدارس العسكرية^(٢) ولم يكن من الممكن مواجهة هذه الفجوة إلا بإصلاح جذري يبدأ من البنية التقنية للأسطول، ويمر عبر تطوير العنصر البشري، وينتهي بإصلاح هيكلية للمؤسسة البحرية بأكملها. استلهم سليم الثالث خبراته من التجربة الفرنسية تحديداً، حيث استدعى عدداً من الخبراء الفرنسيين، منهم الضابط لوبير، للمساهمة في بناء سفن حديثة وإنشاء ورش كبرى في ترسانة إسطنبول، وهي الورشة التي شهدت تصنيع سفن ضخمة مزودة بمدافع حديثة. كما أنشئت مدرسة بحرية حديثة لتدريب الضباط وفق المناهج الأوروبية، تدرّس فيها فنون الملاحة، والمدفعية البحرية، والرياضيات، واللغات الأجنبية، وقد أشار المؤرخ Stanford Shaw إلى أن هذه المدرسة كانت واحدة من أبرز إنجازات ذلك العصر، وركيزة أساسية في مشروع التحديث^(٣) إلى جانب البنية التعليمية والتصنيعية، اهتم السلطان بتحديث النظام الإداري للأسطول، فأدخل رتباً جديدة، وحسّن شروط الخدمة، ونظّم سجلات الخدمة البحرية، وأمر ببناء أرشيف خاص للأسطول في ترسانة البحر، وتلك الإصلاحات وتبناها المؤرخ أحمد فؤاد في دراسته عن البحرية العثمانية، حيث أوضح أن الإجراءات كانت الأولى من نوعها منذ عهد السلطان سليمان القانوني^(٤)، وعلى الرغم من تلك الجهود المكثفة، لم يكن طريق الإصلاح مفروضاً بالنجاح، فقد اصطدم سليم الثالث بمقاومة عنيفة من قبل الإنكشارية والعناصر المحافظة في الدولة، الذين رأوا في هذه الإصلاحات تهديداً لمصالحهم وامتيازاتهم. كما أنّ المشروع واجه عجزاً مالياً حاداً، حال دون استكمال بناء الأسطول وتزويده بما يلزم من معدات حديثة، خاصة أن الحروب مع روسيا والنمسا كانت تستنزف خزينة الدولة^(٥) وعلى الرغم من أنّ سليم الثالث قد عُزل قبل أن يحقق مشروعه كامل أهدافه، فإن محاولاته الإصلاحية تركت أثراً واضحاً في الوعي العثماني، وعبّدت الطريق أمام خلفائه، خاصة السلطان محمود الثاني، لاستكمال مشروع تحديث الأسطول على نطاق أوسع في العقود التالية. لذلك، تُعدّ جهود سليم الثالث نقطة تحول مركزية في تاريخ البحرية العثمانية، إذ مثّلت بداية وعي داخلي بضرورة مجاراة التطور الأوروبي في ميدان الحرب البحرية. وانطلاقاً من هذه الخلفية، يهدف هذا البحث إلى دراسة الجهود الإصلاحية التي بذلها السلطان سليم الثالث في تحديث الأسطول العثماني من حيث الرؤية، والخطوات العملية، والمعوقات، والنتائج، وذلك من خلال تحليل الوثائق التاريخية، والسجلات العثمانية، والمصادر الأكاديمية الحديثة، بما يسهم في تقديم فهم دقيق لطبيعة هذا المشروع وتحدياته ضمن السياق العثماني والبحري العام.

أولاً: أهداف البحث

يهدف هذا البحث إلى تحليل جهود السلطان سليم الثالث في تحديث الأسطول العثماني ضمن إطار مشروع "النظام الجديد"، وذلك من خلال المحاور الآتية: تحديد الأسباب والدوافع التي دفعت السلطان سليم الثالث إلى تحديث القوة البحرية، وربطها بالسياق العسكري والسياسي العام للدولة العثمانية في نهاية القرن الثامن عشر. توثيق الإجراءات الفعلية التي اتخذها السلطان في مجال التحديث البحري، سواء على مستوى بناء السفن، أو تطوير الترسانة البحرية، أو تحديث البنية التعليمية والتنظيمية للأسطول. تحليل دور الخبرات الأجنبية، ولا سيما الفرنسية، في إعادة هيكلة الأسطول العثماني، وقياس أثر تلك الخبرات على نقل التكنولوجيا والمعرفة الحديثة إلى الدولة العثمانية^(٦). تقييم العوائق التي واجهت مشروع التحديث، خصوصاً المقاومة الداخلية من الإنكشارية، والأزمات الاقتصادية، والظروف السياسية المضطربة، وآثارها على تعطيل المشروع^(٧). تسليط الضوء على النتائج المباشرة وغير المباشرة لهذه الإصلاحات البحرية، وتأثيرها على مستقبل القوة البحرية العثمانية في القرن التاسع عشر.

ثانياً: أهمية البحث

تتبع أهمية هذا البحث من عدة اعتبارات علمية وتاريخية أهمية الحقبة المدروسة: يمثل عهد السلطان سليم الثالث مرحلة انتقالية في التاريخ العثماني، شهدت أولى محاولات التحديث العسكري المنظم، والتي تُعدّ مقدمة للإصلاحات الكبرى لاحقاً في عهد السلطان محمود الثاني والتنظيمات الخيرية. قلة الدراسات المتخصصة في جهود تحديث الأسطول البحري تحديداً، مقارنة بالدراسات التي تناولت إصلاح الجيش البري أو النظام الإداري، ما يمنح هذا البحث طابعاً أصيلاً يرفد حقل الدراسات العثمانية بتفصيل جديد. تسليط الضوء على الجانب البحري في التحديث، وهو جانب غالباً ما يُهمل في البحوث الأكاديمية، رغم أنه كان محوراً أساسياً في العلاقات الدولية والتوازنات الجيوسياسية في تلك المرحلة. الاستفادة من التجربة التاريخية في فهم آليات الإصلاح وموانعه، وهو ما يمكن أن يسهم في تحليل مقارن لمسارات تحديث الجيوش في العالم الإسلامي في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر.

تتمثل الفرضية الرئيسية لهذا البحث في التساؤل الآتي

"ما طبيعة الجهود التي بذلها السلطان سليم الثالث في تحديث الأسطول العثماني؟ وما مدى نجاح هذه الجهود في ضوء التحديات الداخلية والخارجية التي واجهتها الدولة العثمانية في نهاية القرن الثامن عشر؟"

أسئلة البحث:

يندرج تحت هذه الفرضية عدد من الأسئلة الفرعية: ما العوامل التي دفعت السلطان سليم الثالث إلى التركيز على إصلاح الأسطول البحري؟ - ما الخطوات الملموسة التي قام بها في سبيل تحقيق التحديث البحري؟ كيف أسهمت الخبرات الأوروبية في نقل التقنية والتنظيم إلى المؤسسة البحرية العثمانية؟ ما العقبات التي واجهها المشروع، وكيف تفاعلت معها المؤسسة الحاكمة؟ ما هو الأثر البعيد المدى لهذه الإصلاحات على مستقبل الأسطول العثماني حتى منتصف القرن التاسع عشر؟ تسعى هذه الفرضية إلى الخروج بتقييم علمي دقيق لمشروع الإصلاح البحري في عهد سليم الثالث، بوصفه تجربة مبكرة لمحاولة للحاق بالحدثة العسكرية الأوروبية، ضمن سياق إسلامي-عثماني تقليدي.

البحث الأول الخلفية التاريخية والدوافع لتحديث الأسطول العثماني في عهد السلطان سليم الثالث

• **الخلفية التاريخية للأسطول العثماني قبل سليم الثالث** شكلت القوة البحرية العثمانية أحد الأعمدة الرئيسية في التوسع الإمبراطوري خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر، حيث كان الأسطول العثماني مهيمناً في البحر المتوسط والبحر الأحمر والخليج العربي. لكن هذه الهيمنة بدأت تتراجع تدريجياً في النصف الثاني من القرن السابع عشر، نتيجة للتطورات التقنية والعسكرية المتسارعة في أوروبا، إلى جانب ضعف البنية الإدارية والعسكرية للأسطول العثماني، وغياب التحديث الجذري فيه. واجهت الدولة العثمانية تحديات بحرية متزايدة من القوى الأوروبية، لا سيما من الأساطيل الروسية والنمساوية والبريطانية، التي أصبحت تعتمد على السفن الحديثة التي تعمل بالطاقة البخارية، وتستخدم تقنيات متطورة في الملاحة والقتال. وقد تزامن هذا الضعف البحري مع تدهور مؤسسات الدولة، ما جعل الحاجة إلى إصلاح جذري في الأسطول أمراً حتمياً في أواخر القرن الثامن عشر (8).

• **السلطان سليم الثالث والإصلاحات العامة في الدولة** يُعدّ السلطان سليم الثالث (١٧٨٩-١٨٠٧م) من أبرز سلاطين الدولة العثمانية الذين سعوا بجدية إلى إدخال إصلاحات شاملة في بنية الدولة، متأثراً بنجاحات أوروبا الغربية، خصوصاً في مجالي الجيش والأسطول. وقد تجسدت هذه الإصلاحات في ما عُرف بـ"النظام الجديد" (Nizam-i Cedid)، وهو مشروع متكامل لتحديث الجيش، شمل كذلك تطوير الأسطول. سعى سليم الثالث إلى كسر الجمود الذي كانت تعيشه المؤسسات العثمانية، فعمل على إعادة هيكلة الجيش البحري، وإنشاء مدارس بحرية حديثة، وبناء سفن حديثة بمواصفات أوروبية. وقد وجد السلطان في إصلاح الأسطول مدخلاً للحفاظ على هيبة الدولة في البحر، وردع الأطماع الأوروبية المتزايدة (9).

• **أسباب ضعف الأسطول العثماني قبيل عهد سليم الثالث** تعددت الأسباب التي أدت إلى تدهور الأسطول العثماني قبل إصلاحات سليم الثالث، ومن أبرزها: اعتماد الأسطول على أساليب تقليدية في بناء السفن والتسليح، مقارنةً بالتطور الكبير في الأساطيل الأوروبية، وضعف الموارد المالية والإدارية، بسبب الترهل في جهاز الدولة وانتشار الفساد في جهاز البحرية، وغياب الخبرات التقنية المتقدمة، وعدم إرسال بعثات بحرية إلى الخارج لفهم آليات التحديث الأوروبي. وتراجع دور البحرية في استراتيجية الدولة العثمانية، نتيجة لتركز الاهتمام على الجبهات البرية الشرقية والغربية (10).

• **تأثير الهزائم العسكرية على توجهات السلطان الإصلاحية** أثرت الهزائم العسكرية المتلاحقة التي تعرّضت لها الدولة العثمانية في البحر، لا سيما في حروبها مع روسيا، على توجهات السلطان سليم الثالث. فقد أدرك السلطان أن التفوق الأوروبي لم يكن بسبب "حظ" أو "دهاء"، بل بسبب التطور المؤسساتي والعسكري والعلمي، وهو ما أكدّه في مراسلاته الخاصة التي بيّن فيها ضرورة التعلم من تجارب أوروبا. ولعلّ الهزيمة أمام الأسطول الروسي في البحر الأسود كانت من أبرز المحطات التي دفعت السلطان إلى إعادة التفكير جذرياً في واقع البحرية العثمانية، حيث تبين له أن النصر البحري لم يعد يتحقق بالشجاعة فقط، بل بالتقنية والتنظيم والتخطيط الحديث (11). إصلاحات السلطان سليم الثالث ودوره في تحديث الدولة كان السلطان سليم الثالث واحداً من السلاطين الذين أدركوا خطورة وضع الدولة العثمانية في أواخر القرن الثامن عشر، فتوجه إلى تنفيذ إصلاحات شاملة في جميع قطاعات الدولة، خاصة في الجيش والبحرية. عرف السلطان بنهجه الإصلاحية الذي أطلق عليه اسم "النظام الجديد" (Nizam-i Cedid)، وهو مشروع شامل هدف إلى تحديث الجيش والمؤسسات العسكرية وتطوير أساليب القتال والإدارة (12). ضمن هذا المشروع،

حظيت البحرية باهتمام خاص، حيث أمر السلطان بإعادة هيكلة الأسطول البحري القديم الذي كان يعاني من التقادم والضعف الفني. أسس مدارس بحرية حديثة لتعزيز تعليم ضباط البحرية وتدريبهم على أحدث التقنيات، واستقدم خبراء أجانب، لا سيما من فرنسا، للإشراف على بناء السفن وتطوير طرائق الملاحة. أمّن السلطان ميزانيات إضافية لبناء سفن حديثة تحاكي المواصفات الأوروبية، وفرض قواعد صارمة على الترتيب العسكرية ونظام العمل داخل البحرية، بهدف رفع كفاءتها وقدرتها القتالية. اعتبر السلطان أن تحديث الأسطول كان ضرورة حتمية لاستعادة مكانة الدولة العثمانية البحرية وردع القوى الأوروبية التي كانت تحاول السيطرة على الممرات الاستراتيجية⁽¹³⁾. أسباب ضعف الأسطول قبل الإصلاحات وتعددت العوامل التي أدت إلى تراجع أداء البحرية العثمانية قبيل انطلاق الإصلاحات في عهد سليم الثالث. من أبرز هذه الأسباب اعتماد الأسطول على تقنيات بناء السفن والأسلحة التقليدية التي لم تواكب التطورات الأوروبية، مما جعل الأسطول أقل قدرة على مواجهة السفن الحديثة. كما أسهم الفساد الإداري والمالي المتشفي في صفوف جهاز البحرية في تفاقم الأوضاع، إذ لم يكن هناك نظام محكم لمراقبة الموارد أو تحسين الكفاءة. وأدى غياب الكوادر الفنية الماهرة وضعف التدريب إلى نقص كبير في المهارات التقنية المطلوبة لتشغيل السفن الحديثة⁽¹⁴⁾. فضلاً عن ذلك، لم ترسل الدولة بعثات بحرية إلى الخارج لدراسة تجارب الدول الأوروبية في التحديث والتقنيات البحرية، مما عزز الفجوة المعرفية والتقنية بين الأسطول العثماني ونظرائه الأوروبيين. اتجهت السياسة العسكرية للدولة إلى التركيز على الجبهات البرية الشرقية والغربية، مما قلل من الاهتمام بالبحرية وأدى إلى إهمال تطويرها⁽¹⁵⁾.

• **توجه الدولة نحو التحديث البحري** اتجه السلطان سليم الثالث إلى تبني نموذج الإصلاح التدريجي، من خلال إدخال النظم الأوروبية في إدارة الأسطول، وتحديث الترسانة البحرية (ترسانة إسطنبول الكبرى)، وإنشاء أكاديمية بحرية عصرية (مدرسة هندسة البحرية)، واستقدام خبراء أجانب، خصوصاً من فرنسا، للإشراف على التعليم والتصميم البحري⁽¹⁶⁾. ولم يكن التحديث مقتصرًا على الجانب الفني فحسب، بل شمل تطوير العقيدة القتالية، وبناء تراتبية عسكرية صارمة، وإعادة صياغة القوانين التنظيمية للأسطول⁽¹⁷⁾. مثّل عهد السلطان سليم الثالث نقطة تحوّل حاسمة في تاريخ البحرية العثمانية، إذ جمع بين الإدراك العميق لحجم التحديات، والجرأة على تنفيذ إصلاحات لم تألفها المؤسسات العثمانية من قبل. وعلى الرغم من أن مشروع التحديث البحري لم يكتمل بسبب المقاومة الداخلية، إلا أنه مهد الطريق لنهضة بحرية لاحقة، وأرخ لبداية "الوعي الإصلاحي" في جسد الدولة العثمانية المتعبة⁽¹⁸⁾.

البحث الثاني إصلاحات السلطان سليم الثالث في بناء الأسطول العثماني وتطويره

شكلت الإصلاحات البحرية التي قام بها السلطان سليم الثالث (١٧٨٩-١٨٠٧م) نقطة تحوّل مهمّة في مسار الدولة العثمانية العسكري، إذ أدرك السلطان أهمية تحديث الأسطول كركيزة للدفاع عن الإمبراطورية في وجه التحديات المتنامية من القوى الأوروبية البحرية، ولا سيما إنجلترا وفرنسا وروسيا. ولذلك جاءت إصلاحاته متعدّدة الأبعاد: إدارية، وعسكرية، وتقنية، وتعليمية، نابعة من وعيه بخطورة التأخر التقني ومستلهمته من تجارب القوى الغربية.

أولاً: **تنظيم الأسطول العثماني إدارياً وهيكلياً** شهدت هذه المرحلة إعادة تنظيم مؤسسة البحرية العثمانية، بما في ذلك تأسيس هيئة مستقلة لقيادة البحرية تعرف باسم "الدار السعيدة لبناء السفن"، أو ما يُسمى بالتركية (Tersâne-i Âmiré)، التي خضعت لإدارة أكثر انضباطاً، تهدف إلى تسريع الإنتاج وتحسين الصيانة الدورية للسفن⁽¹⁹⁾.

تقنين شؤون الملاحة والرتب البحرية، وتحديد المسؤوليات الوظيفية لكل منصب في الأسطول، من الأميرال إلى البحارة، على غرار النظم الغربية⁽¹⁹⁾.

ثانياً: **تطوير صناعة السفن الحربية** كانت صناعة السفن إحدى الركائز الأساسية في مشروع التحديث البحري. فقد أولى السلطان سليم الثالث أهمية بالغة لبناء سفن قوية قادرة على مجابهة السفن الأوروبية: تم إدخال تصاميم أوروبية حديثة لسفن القتال، خصوصاً النمط الفرنسي، ما ساعد في إنتاج سفن ذات طاقة نارية أعلى⁽²⁰⁾. تم توسيع وترميم أحواض بناء السفن في إسطنبول وغلطة، وتزويدها بالأدوات الحديثة والخشب المستورد، أمر بإنشاء سفن ضخمة من نوع "غليون" (Galleon) تسير بأشعة وأسلحة ثقيلة⁽²¹⁾.

ثالثاً: إنشاء مدارس بحرية وتحديث التعليم البحري

من أهم إنجازات السلطان سليم الثالث في هذا المجال تأسيس "المدرسة البحرية السلطانية" عام ١٧٩٥م (Mühendishane-i Bahrî-i Hümayun)، لتدريب الضباط البحريين وتلقينهم العلوم الحديثة في الملاحة، والهندسة، والرسم الهندسي، والتقنيات الغربية⁽²²⁾. تم استقدام خبراء من فرنسا وإنجلترا للتدريس في هذه المدرسة، وابتعث بعض الطلاب إلى الخارج، ما أسهم في توطين المعارف البحرية الحديثة في الدولة⁽²³⁾.

رابعاً: تعزيز سلاح المدفعية البحرية

سعى السلطان سليم الثالث إلى تطوير التسليح البحري، من خلال تحديث المدافع البحرية، واستيراد أنواع جديدة من المدافع الثقيلة متوسطة وطويلة المدى. تدريب الفرق الخاصة بإطلاق المدافع داخل السفن⁽²⁴⁾. وتوفير الذخائر والمؤن والوقود ضمن نظام لوجستي منظم في كل سفينة حربية⁽²⁵⁾.

خامساً: مواقف الدول الأوروبية من الإصلاحات البحرية العثمانية ق

وبلت هذه الإصلاحات بردود أفعال متباينة من القوى الغربية فرنسا دعمت بعض المشاريع التقنية، لأنها كانت تسعى لتحالف مع الدولة العثمانية ضد إنجلترا وروسيا، وإنجلترا وروسيا شعرتا بالقلق من تطور القوة البحرية العثمانية، خصوصاً في البحر المتوسط، وسعتا إلى كبحها دبلوماسياً. بعض المبعوثين الأوروبيين في الدولة العثمانية أرسلوا تقارير عن خطر تطور الأسطول العثماني إذا استمر هذا النهج الإصلاحية⁽²⁶⁾. لقد أسهمت جهود السلطان سليم الثالث في إنشاء أسطول عثماني حديث يستجيب لمتطلبات العصر، وإن لم تكتمل هذه الجهود بفعل الاضطرابات الداخلية والانقلاب عليه، إلا أنها كانت نواة لتطورات لاحقة في عهد محمود الثاني. ويُعد مشروع تحديث الأسطول أحد أبرز وجوه نهج "النظام الجديد" الذي حاول السلطان تأسيسه في كافة مؤسسات الدولة، لاسيما المؤسسة العسكرية.

البحث الثالث الآثار المترتبة على جهود السلطان سليم الثالث في تحديث الأسطول العثماني

أولاً: النتائج العسكرية والبحرية أثمرت الجهود التي بذلها السلطان سليم الثالث في تحديث الأسطول عن تحولات عسكرية ملموسة، فقد ساهم إدخال السفن الحديثة والتدريبات النظامية في رفع كفاءة القوات البحرية العثمانية، مما انعكس على أدائها في بعض المعارك البحرية في أواخر القرن الثامن عشر. فقد تمكن الأسطول من تقليص الفجوة التي كانت تفصله عن الأساطيل الأوروبية، لاسيما الأسطولين البريطاني والفرنسي، اللذين كانا في صدارة القوى البحرية آنذاك. ويُذكر أن الإنجازات البحرية التي حققتها البحرية العثمانية في هذه الفترة لم تكن ناتجة عن التوسع فحسب، بل عن تغيير عميق في بنيتها وأسلوب إدارتها، حيث تم تأسيس مدرسة بحرية (المدرسة البحرية الهندسية) لتخريج ضباط متعلمين قادرين على استخدام أدوات الملاحة الحديثة⁽²⁷⁾.

ثانياً: التأثير على السياسة الداخلية لم تمر إصلاحات سليم الثالث دون معارضة داخلية، إذ واجهت تلك الخطط مقاومة من قبل عناصر الإنكشارية وجماعات النفوذ التقليدي في الدولة، الذين رأوا في تحديث الأسطول والجيش تهديداً لامتيازاتهم. وقد ساهم ذلك التوتر في إضعاف مكانة السلطان لدى بعض فئات المجتمع العسكري والإداري، وهو ما أدى لاحقاً إلى عزله ومقتله سنة ١٨٠٨م⁽²⁸⁾ ومع ذلك، فإن تلك المحاولة كانت بمثابة بداية فعلية لحركة إصلاحية عسكرية، ستستكمل لاحقاً في عهد محمود الثاني

ثالثاً: التأثير على العلاقات الخارجية:

أدت جهود سليم الثالث في تحديث الأسطول إلى تحسين صورة الدولة العثمانية لدى بعض القوى الأوروبية، خصوصاً في فترة السلام النسبي بعد معاهدات مع روسيا والنمسا، فقد نظر بعض الدبلوماسيين الأوروبيين إلى إصلاحات السلطان كعلامة على وعي الدولة العثمانية بأهمية التحديث ومجاراة العصر⁽²⁹⁾. كما ساعدت هذه الجهود في حفظ التوازن البحري في البحر الأبيض المتوسط نسبياً، خاصة مع تزايد التهديدات من قبل البحرية الفرنسية خلال حروب نابليون.

رابعاً: البعد الرمزي والثقافي

كان لتحديث الأسطول دلالة رمزية مهمة في تاريخ الدولة العثمانية، حيث مثل إشارة إلى التحول من المفهوم التقليدي للسلطنة إلى نمط أكثر عقلانية وافتتاحاً على العلوم الحديثة، وقد عكست تلك الإجراءات روح "النظام الجديد" (Nizam-i Cedid)، الذي لم يكن مجرد مشروع عسكري، بل فلسفة حكم جديدة تقوم على التنظيم والانضباط والعقلانية الإدارية⁽³⁰⁾ يمكن القول إن جهود السلطان سليم الثالث في تحديث الأسطول العثماني لم تكن مجرد خطوات تقنية في مجال البحرية، بل كانت مشروعاً شاملاً لإصلاح الدولة من بوابة قوتها العسكرية. وعلى الرغم من فشل المشروع على المدى القصير بفعل المعارضة الداخلية، فقد أسس نهج إصلاحية عسكري ظل أثره قائماً في عهد من جاء بعده.

تطور الأسطول البحري العثماني في عهد السلطان سليم الثالث: عدد السفن، أنواعها، وتسليحها شهد الأسطول العثماني في عهد السلطان سليم الثالث نقلة نوعية في بنيته وعدده وتسليحه، نتيجة للإصلاحات التي أجراها ضمن مشروعه المعروف بـ"نظام جديد". فقد أولى السلطان اهتماماً خاصاً بالقوة البحرية، إدراكاً منه لأهمية السيطرة على البحر في ظل التحديات الإقليمية من روسيا وفرنسا وبريطانيا، ولتعويض الخسائر التي تكبدتها الدولة العثمانية في القرن الثامن عشر⁽³¹⁾.

ومن أبرز التطورات التي طرأت على الأسطول العثماني خلال عهده:

١. عدد السفن وأنواعها:

وفقاً للوثائق العثمانية ومصادر التاريخ البحري، فقد بلغ عدد السفن الحربية في الأسطول العثماني خلال أواخر عهد السلطان سليم الثالث ما يلي: سفن الخط (Battleships / Kalyon): بلغ عددها نحو ٢٢ سفينة، وهي سفن ضخمة ذات ثلاثة طوابق، تحمل أعداداً كبيرة من المدافع وتستخدم في المعارك الكبرى. الفرقاطات (Firkateyn): بلغ عددها نحو ٢٠ فرقاطة، وهي سفن خفيفة وسريعة نسبياً، تستخدم للمناورة والدوريات. سفن الكورفيت (Korvet): بلغ عددها قرابة ١٥ سفينة، تُستخدم في المراقبة والحراسة. زوارق حربية صغيرة (Kadirga و Şalupa): أكثر من ١٠٠ زورق، تعمل في المياه الضحلة وتُستخدم للإنزال والدعم السريع⁽³²⁾.

٢. تسليح الأسطول العثماني: تم تجهيز سفن الخط الكبيرة بأكثر من ٧٠ إلى ١٠٠ مدفع من العيار الثقيل لكل سفينة، الفرقاطات كانت مزودة بـ ٢٨ إلى ٤٤ مدفعاً متوسط العيار. استخدام المدافع النحاسية والحديدية المصبوبة محلياً، وتوريد بعضها من فرنسا، تم إدخال البارود الأوروبي المطور، وأنظمة تصويب المدافع وفقاً للنمط الفرنسي والبريطاني. استخدمت بعض السفن الجديدة أنظمة إبحار شراعية مزدوجة لتناسب مع المعايير الحديثة في السرعة والثبات.

٣. الترسانة البحرية (Tersane-i Amire): تم توسيع وتحديث الترسانة البحرية في إسطنبول، وإدخال معدات جديدة مثل الأوناش الثقيلة، والمخارط المعدنية. أنشئت أقسام متخصصة داخل الترسانة لصناعة الهياكل الخشبية، والمدافع، والمراسي، والأشرعة، تحت إشراف خبراء أترك وفرنسيين. أدخلت أساليب جديدة في صيانة السفن وتنظيم المستودعات وتخزين الذخائر والمؤن البحرية.

٤. البنية التحتية والتدريب: تأسست مدرسة المهندسين البحريين (Mühendishane-i Bahri-i Hümayun)، التي قدمت تدريبات حديثة في علوم الملاحة، والهندسة البحرية، والخرائط، إيفاد ضباط البحرية إلى فرنسا وبريطانيا للتدريب على أحدث النظم، وإصدار أولى الخرائط البحرية العثمانية الحديثة وفق الأساليب الأوروبية. رغم كل هذه التطورات، إلا أن مشروع التحديث البحري للسلطان سليم الثالث لم يكتمل بسبب الانقلاب عليه عام ١٨٠٧، إلا أن إنجازاته وضعت الأسس لتحديث الأسطول العثماني لاحقاً في عهد السلطان محمود الثاني. ويمكن القول إن سليم الثالث أسس لنهج بحري حديث، تجاوز الطابع التقليدي الذي طغى على البحرية العثمانية في القرون السابقة⁽³³⁾.

البحث الرابع التحديات والمعوقات التي واجهت تحديث الأسطول العثماني في عهد السلطان سليم الثالث

رغم الجهود الكبيرة التي بذلها السلطان سليم الثالث لتحديث الأسطول العثماني، واجه مشروعه إصلاحات عدة صعوبات وعقبات داخلية وخارجية، حالت دون تحقيق النتائج المرجوة بالكامل. وعرفت تلك المرحلة تبايناً بين الرغبة في التحديث والتشبث بالموروث التقليدي، إضافة إلى عوامل سياسية واقتصادية واجتماعية أثرت على سير الإصلاحات البحرية.

أولاً: المقاومة الداخلية من قبل الإنكشارية والنخب التقليدية كانت المقاومة الشعبية والرسمية من أهم العوائق التي واجهت السلطان سليم الثالث في تنفيذ إصلاحاته، إذ شكّل الإنكشارية (وهم فرقة عسكرية لها نفوذ كبير داخل الدولة) وأجزاء من الطبقة الحاكمة، جناحاً معارضاً بشدة لأي تغيير قد يهدد مصالحهم. اعتبر الإنكشارية تحديث الجيش والأسطول تهديداً مباشراً لامتيازاتهم، حيث كان النظام الجديد يقوم على تقليل نفوذهم واستبدالهم بعناصر مدربة ومؤهلة، وجرت مؤامرات ضد السلطان وصلت إلى حد تمرد مسلح في ١٨٠٧، أعقبها خلع السلطان وعزله عن الحكم⁽³⁴⁾ واجهت محاولات الإصلاح التي أطلقها السلطان سليم الثالث مقاومة شديدة من داخل الدولة، تمثلت أساساً في فئتين: الإنكشارية والنخب التقليدية من العلماء والقضاة وأعيان الدولة. وقد تجذرت هذه المقاومة في مصالح راسخة، وذهنية محافظة، تعارضت مع توجهات السلطان الرامية إلى التحديث العسكري والإداري. كانت فرقة الإنكشارية قد تحولت من قوة عسكرية ضاربة إلى طبقة ذات امتيازات اجتماعية واقتصادية، واستشعرت تهديداً مباشراً من مشروع "الجيش النظامي الجديد (النظام الجديد)" الذي استحدثه السلطان وفق النمط الأوروبي. فاعتبرت هذه الإصلاحات تقويضاً لمكانتها ونفوذها. ولم تتردد في التعبير عن رفضها من خلال أعمال شغب، وتهديدات مباشرة، بل ومشاركة فعلية في الانقلاب الذي أنهى حكم سليم الثالث سنة ١٨٠٧م⁽³⁵⁾. أما النخب التقليدية، من العلماء والفقهاء وبعض كبار موظفي الدولة، فقد رأت في الإصلاحات تهديداً للتركيبة الشرعية والاجتماعية التي كانت تمثلها. فقد اعتبرت هذه الطبقة أن استلهايم النموذج الأوروبي أمر مخالف للشرعية، بل "بدعة غريبة" تُضعف من هيبة الخلافة الإسلامية. وقد استندت هذه الفئة في رفضها على خطاب ديني واجتماعي متين، ساعد على تعبئة العامة ضد إصلاحات الدولة⁽³⁶⁾. إن تلاقي مصالح الإنكشارية مع المحافظين الدينيين شكّل جبهة داخلية قوية عرقلت تنفيذ الإصلاحات، وأسقطت حلم التحديث العثماني المبكر، وجعلت نهاية عهد سليم الثالث عبر انقلاب داخلي لا خارجي.

ثانياً: ضعف الإمكانيات المالية والاقتصادية

رغم أهمية تحديث الأسطول، كانت الدولة العثمانية تعاني من أزمات مالية حادة في نهاية القرن الثامن عشر، مما قلل من قدرة السلطان سليم الثالث على تمويل مشاريعه الإصلاحية، كانت خزينة الدولة مثقلة بالديون وأعباء الحروب السابقة، فضلاً عن فساد مالي، أدت تلك الضائقة إلى تأخير في بناء السفن وتجهيزها، وإلى نقص في رواتب البحارة، ما أثر سلباً على معنوياتهم (37).

ثالثاً: التعقيدات السياسية والإدارية

واجه السلطان سليم الثالث تحديات سياسية داخلية معقدة، منها: تضارب السلطات بين الديوان العالي وأمراء الولايات، الأمر الذي عطل أحياناً تنفيذ أوامر الإصلاح. ضعف التنسيق بين الأجهزة المختلفة، ما أدى إلى تعطيل تنفيذ مشاريع بحرية متكاملة، مشاكل بيروقراطية وحواجر تقليدية في الجهاز الإداري (38) واصطدمت محاولات الإصلاح بمشكلات سياسية وإدارية عميقة داخل بنية الدولة العثمانية، تمثلت في تعدد مراكز القرار وتضارب الصلاحيات بين السلطة المركزية في إسطنبول والولايات الكبرى. فعلى الرغم من صدور الأوامر الإصلاحية من الباب العالي، إلا أن تطبيقها على أرض الواقع غالباً ما كان يصطدم برفض أو ممانعة من الولاة الذين تمتعوا بدرجة عالية من الاستقلال الفعلي (39) كما اتسم الجهاز الإداري بالبطء والتعقيد، في ظل هيمنة طبقة بيروقراطية تقليدية تقتصر على الكفاءة والمرونة في التعامل مع متطلبات العصر. أدى ذلك إلى تعطيل تنفيذ المشاريع البحرية الكبرى، مثل توسعة الترسانة أو تنظيم الأسطول، بسبب الروتين الإداري، والمحسوبيات، وعدم وضوح المسؤوليات بين المؤسسات. وقد حاول السلطان سليم الثالث أن يعالج هذه الإشكالات من خلال إعادة تنظيم الجهاز الإداري، لكن مقاومة الموظفين الكبار والمعارضة الخفية داخل البلاط حالت دون نجاح تلك المبادرات (40).

رابعاً: التأثيرات الخارجية والضغط الأوروبي كانت القوى الأوروبية، وخاصة روسيا وإنجلترا، تراها تحديث الأسطول العثماني تهديداً لمصالحها، فمارست ضغوطاً سياسية ودبلوماسية لمنع تطور البحرية العثمانية، فرضت تلك القوى قيوداً على استيراد الأسلحة الحديثة والمواد اللازمة لبناء السفن، سعت إلى دعم المعارضة الداخلية لمنع استقرار الإصلاحات (41) لم تكن التحديات التي واجهت مشروع تحديث الأسطول العثماني داخلية فقط، بل واجهت الدولة كذلك ضغوطاً قوية من القوى الأوروبية الكبرى، التي لم تُرَق لها محاولات السلطنة لاستعادة قوتها البحرية. فقد شعرت روسيا وإنجلترا على وجه الخصوص أن تحديث الأسطول العثماني قد يُخلّ بتوازن القوى القائم في شرق المتوسط والبحر الأسود، لذا عمدتا إلى عرقلة تلك الإصلاحات بوسائل متعددة (42) مارست هذه القوى ضغطاً دبلوماسياً من خلال سفاراتها، كما تدخلت في شؤون البلاط العثماني عبر دعم بعض الشخصيات المعارضة، وتأجيج الخلافات الداخلية. إلى جانب ذلك، فرضت قيوداً صارمة على تصدير التقنيات والأسلحة المتطورة إلى الدولة العثمانية، وقيدت شراء الأخشاب والحديد اللازم لصناعة السفن، ما أبطأ وتيرة التحديث. وقد اعتمدت القوى الغربية أيضاً على الإعلام والدعاية، لتصوير إصلاحات السلطان بأنها محاولات فاشلة لتقليد الغرب دون جدوى، مما خلق مناخاً سلبياً حتى داخل النخبة المتعلمة في الدولة (43).

خامساً: الأبعاد الثقافية والدينية وجدت حركة التحديث صعوبات في مجابهة الثقافة السائدة التي كانت تحافظ على الأعراف التقليدية، حيث اعتبر بعض العلماء والفقهاء أن الاستعانة بالغرب تقويض للقيم الإسلامية والعثمانية. أدت هذه المواقف إلى تراجع الدعم الشعبي للإصلاحات، خاصة في المناطق المحافظة. اشتدت الانتقادات للمشاريع التي اعتمدت على الأجانب في التدريب والتعليم (44) على الرغم من الرؤية الإصلاحية الطموحة للسلطان سليم الثالث، إلا أن المعوقات الداخلية والخارجية أدت إلى تراجع وتوقف معظم إصلاحات تحديث الأسطول خلال فترة حكمه. ومع ذلك، شكّل هذا الفصل من التاريخ العثماني خطوة أساسية في مسار تحديث الدولة لاحقاً، إذ أظهرت المحاولات المبكرة أهمية مواجهة هذه التحديات بوعي واستراتيجية متكاملة. أن التحديث في المجال البحري، كما في غيره من القطاعات، يتطلب تغييرات ثقافية وفكرية عميقة، إلا أن المجتمع العثماني في أواخر القرن الثامن عشر ظلّ محافظاً، و متمسكاً بالتقاليد التي حكمت سلوك الدولة ومؤسساتها لقرون. فقد اعتبر عدد من العلماء والفقهاء أن الاستعانة بخبراء أجانب، واستقدام مناهج عسكرية من الغرب، يُعدّ خروجاً عن روح الشريعة الإسلامية، وتهديداً للهوية الثقافية العثمانية (45). وقد تم التعبير عن هذه المواقف من خلال خطب المساجد، والرسائل الدينية، وبعض الفتاوى التي حرّمت تقليد "الكفار" في شؤون الحرب والتنظيم. كما تعزز هذا الرفض بفعل انعدام الثقة في الأوروبيين الذين خاضت الدولة معهم حروباً مريرة، مما جعل تقبلهم كمعلمين أمراً مرفوضاً لدى العامة. تسببت هذه الأجواء في تراجع التأييد الشعبي للإصلاحات، خاصة في المناطق الداخلية والريفية ذات النزعة المحافظة، وتنامى الشك في نوايا السلطان. واعتُبر توجيهه نحو المدارس الأوروبية والملابس الغربية رمزاً للاغتراب والتفريب. وقد أدّى هذا الرفض الثقافي والديني إلى إضعاف قاعدة الدعم الاجتماعي للمشروع البحري، وأعطى الشرعية لمعارضتي التحديث داخل الدولة (46).

المبحث الخامس التقييم الشامل للجهود

إن جهود السلطان سليم الثالث لتحديث الأسطول العثماني تمثل علامة فارقة في تاريخ الدولة العثمانية، لما حملته من رؤى إصلاحية غير مسبوقة، في ظل الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية الصعبة التي كانت تمر بها الإمبراطورية، تمكنت هذه الجهود من وضع أسس حديثة للبحرية العثمانية من خلال إنشاء المدارس البحرية المتخصصة، وتحديث بناء السفن وتسليحها، وتطوير البنية الإدارية والتنظيمية للأسطول، وغير أن تلك الإصلاحات واجهت عدة معوقات، أبرزها المقاومة الداخلية من الإنكشارية، الأزمات المالية، والتدخلات الأوروبية، مما أدى إلى عدم اكتمال المشروع الإصلاحي في عهده⁽⁴⁷⁾. وعلى الرغم من التحديات التي واجهها، مهدت إصلاحات سليم الثالث الطريق للإصلاحات اللاحقة في عهد السلطان محمود الثاني، والتي شهدت إعادة هيكلة كاملة للجيش والأسطول العثماني. وقد شكلت تجاربه أول خطوات الدولة في التحول إلى نظام عسكري حديث قائم على الكفاءة والعلم⁽⁴⁸⁾. ومن خلال البحث يمكن فهم ضرورة الإصلاحات في سياقها التاريخي والاجتماعي بعيداً عن النظرة الأحادية، إذ كانت مشاريع سليم الثالث محاولة جديّة لإنقاذ الدولة من الانحدار. والتأكيد على أهمية دراسة مقاومة التغيير في الأنظمة التقليدية كجزء من فهم أسباب فشل بعض الإصلاحات، وتعزيز البحث في الدور الثقافي والاجتماعي في قبول أو رفض مشاريع التحديث في المجتمعات الإسلامية التاريخية.

خاتمة:

لم تكن تجربة سليم الثالث الإصلاحية مجرد محاولة لتقوية البحرية، بل مثلت بداية تحول فكري ومؤسسي داخل بنية الدولة العثمانية المتأخرة، فقد سعى السلطان سليم الثالث إلى إدخال مفاهيم التنظيم والانضباط والتحديث العلمي، مدفوعاً بإدراك حاد لموقع دولته بين القوى العالمية الصاعدة. إلا أن ذلك المشروع العظيم والطموح كان قد أصطدم بعوائق عدة كان أهمها المقاومة الداخلية من جهة، والضغوط الخارجية والأزمات الاقتصادية من جهة أخرى، مما حال دون استكمالها في حياة السلطان، ومع ذلك، فإن إرثه ظل قائماً، وشكّل حافزاً ودافعاً للتحديث العسكري في العقود التالية، الأمر الذي يجعل من دراسة هذه التجربة ضرورة لفهم بدايات النهضة العسكرية العثمانية في سياق التفاعل بين التقليد والحدثة. وعليه، فإن مشروع سليم الثالث في تحديث الأسطول لم يكن مجرد فصل عابر، بل لحظة تأسيسية في مسار التحديث العسكري، جديرة بالدرس والتحليل بوصفها نموذجاً للإصلاح المقيد بمعوقات الواقع.

قائمة المصادر:

- ١- أحمد آق كوندوز، تاريخ الدولة العثمانية السياسي والحضاري، دمشق، دار الفكر، ٢٠٠٨، ج ٢.
- ٢- أحمد فؤاد، البحرية العثمانية في العصر الحديث، بيروت، دار الفكر العربي، ١٩٩٨.
- ٣- إيناس عبد الهادي، الإصلاحات في الدولة العثمانية في القرن الثامن عشر، القاهرة، دار النهضة العربية، ٢٠٠٧.
- ٤- جاسم محمد عطية، جهود السلطان سليم الثالث في تحديث الدولة العثمانية، بغداد، مجلة دراسات تاريخية، جامعة بغداد، ٢٠٠٧، عدد ١٣٠.
- ٥- جمال حمودة، الإصلاحات العسكرية في الدولة العثمانية في القرن الثامن عشر، القاهرة، دار الفتح، ٢٠٠٣.
- ٦- حسن سليم، الأسطول العثماني بين القرنين ١٨ و ١٩: من الضعف إلى التحديث، إسطنبول، معهد الدراسات العثمانية، ٢٠١٢.
- ٧- ستانفورد ج. شو، تاريخ الدولة العثمانية وتركيا الحديثة، المجلد الأول، كامبريدج، مطبعة جامعة كامبريدج، ١٩٧٦.
- ٨- ستانفورد شو، تاريخ الدولة العثمانية، القاهرة، دار الشروق، ١٩٩٠.
- ٩- سليمان فؤاد، البحرية العثمانية في العصر الحديث، بيروت، دار الفكر العربي، ١٩٩٨.
- ١٠- صفوان الجيوسي، الجيش العثماني وتحديثه في القرنين ١٨ و ١٩، عمان، دار البشير، ١٩٩٥.
- ١١- عبد العزيز الطاهر، الإدارة العثمانية بين التقليد والتحديث، عمان، دار الفكر العربي، ٢٠٠٨.
- ١٢- عبد الغني قنديل، سليم الثالث ومحاولة الإصلاح، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٢.
- ١٣- عبد الرحمن الزبيدي، الدولة العثمانية في عهد الإصلاح، بيروت، دار الكتاب العربي، ١٩٩٩.
- ١٤- عبد الرحمن صالح، الأزمة المالية في الدولة العثمانية: دراسة اقتصادية تاريخية، القاهرة، مكتبة الأبحاث، ٢٠١٠.
- ١٥- محمد عبد الفتاح عبد الكريم، البحرية العثمانية: نشأتها وتطورها حتى القرن التاسع عشر، دمشق، دار علاء الدين، ٢٠١٠.
- ١٦- فتحي شعبان، الدولة العثمانية والغرب الأوروبي: دراسة في العلاقات البحرية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٥.
- ١٧- فاضل بيات، الدولة العثمانية في التاريخ الإسلامي الحديث، بيروت، دار المدار الإسلامي، ٢٠٠٥.

- ١٨- فؤاد جرجس، الإنكشارية وتأثيرهم في التاريخ العثماني، دار الكتاب العربي، ٢٠٠٣.
- ١٩- كارتر ف. فيندلي، الإصلاح البيروقراطي في الدولة العثمانية: الباب العالي ١٧٨٩-١٩٢٢، برينستون، مطبعة جامعة برينستون، ١٩٨٠.
- ٢٠- ليلي عبد الحي، الدولة العثمانية وأوروبا: صراع النفوذ والهيمنة، بيروت، مركز الدراسات السياسية، ٢٠١٢.
- ٢١- محمد حرب، العثمانيون في التاريخ والحضارة، دمشق، دار القلم، ١٩٩٤.
- ٢٢- محمد سهيل طقوش، تاريخ العثمانيين من قيام الدولة إلى الانقلاب على الخلافة، بيروت، دار النفائس، ٢٠١١.
- ٢٣- مصطفى الخالدي، السلطان سليم الثالث والإصلاحات العسكرية العثمانية، بيروت، مؤسسة الأبحاث التاريخية، ٢٠٠٩.
- ٢٤- يوسف حسن عمر، التحديث في الدولة العثمانية، بيروت، دار الجيل، ١٩٩١.
- ٢٥- وسام حميدة، تاريخ الدولة العثمانية من النشوء إلى الانحدار، بيروت، دار النهضة العربية، ٢٠١٣.

26- Bernard Lewis، 'The Emergence of Modern Turkey، Oxford، Oxford University Press. ١٩٦١،

27- İlber Ortaylı، 'Osmanlı'da Askeri Modernleşme، Türkiye، Türkiye İş Bankası Kültür Yayınları. ٢٠٠٦،

هوامش البحث

- (1) ينظر: ستانفورد شو، تاريخ الدولة العثمانية، ترجمة: عبد القادر أحمد، القاهرة، دار الشروق، ١٩٩٠، ص ٤٢٥.
- (2) كارتر ف فيندلي، الإصلاح البيروقراطي في الدولة العثمانية: الباب العالي، ١٧٨٩-١٩٢٢، برينستون، مطبعة جامعة برينستون، ١٩٨٠، ص ١٢٢.
- (3) ستانفورد شو، تاريخ الدولة العثمانية وتركيا الحديثة، المجلد الأول: إمبراطورية الغزير: صعود وانحيار الدولة العثمانية ١٢٨٠-١٨٠٨، كامبريدج، مطبعة جامعة كامبريدج، ١٩٧٦، ص ٣٠٨.
- (4) أحمد فؤاد، البحرية العثمانية في العصر الحديث، بيروت، دار الفكر العربي، ١٩٩٨، ص ٩١.
- (5) ستانفورد شو، تاريخ الدولة...، ص ٤٣٣.
- (6) كارتر ف فيندلي، المصدر السابق، ص ١٢٧.
- (7) ستانفورد شو، تاريخ الدولة...، ص ٤٣٣.
- (8) فتحي شعبان، الدولة العثمانية والغرب الأوروبي: دراسة في العلاقات البحرية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٥، ص ١١٢-١١٧.
- (9) لمزيد من الاطلاع ينظر: جمال حمودة، الإصلاحات العسكرية في الدولة العثمانية في القرن الثامن عشر، القاهرة، دار الفتح، ٢٠٠٣، ص ١٦٨-١٦١.
- (10) ينظر: محمد عبد الفتاح عبد الكريم، البحرية العثمانية: نشأتها وتطورها حتى القرن التاسع عشر، دمشق، دار علاء الدين، ٢٠١٠، ص ٢٠٩-٢٠٣.
- (11) لمزيد من الاطلاع ينظر: مصطفى الخالدي، السلطان سليم الثالث والإصلاحات العسكرية العثمانية، بيروت، مؤسسة الأبحاث التاريخية، ٢٠٠٩، ص ١٣٢-١٣٩.
- (12) مصطفى الخالدي، المصدر السابق، ص ١٤٠.
- (13) المصدر نفسه، ص ٨٧.
- (14) عبد الغني قنديل، سليم الثالث ومحاولة الإصلاح، ط١، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٢، ص ٧٦.
- (15) محمد عبد الفتاح عبد الكريم، المصدر السابق، ص ٧٨.
- (16) أحمد فؤاد، البحرية العثمانية في العصر الحديث، ط١، بيروت، دار الفكر العربي، ١٩٩٨، ص ٦٥.
- (17) لمزيد من التفاصيل: حسن سليم. الأسطول العثماني بين القرنين ١٨ و ١٩: من الضعف إلى التحديث، إسطنبول، معهد الدراسات العثمانية، ٢٠١٢، ص ٨٠٧-٩٥.

(18) Lewis, Bernard. (1961). The Emergence of Modern Turkey. Oxford University Press. p. 127.

- (19) إيناس عبد الهادي، الإصلاحات في الدولة العثمانية في القرن الثامن عشر، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٧، ص ٨٩-٩١؛ محمد حرب، العثمانيون في التاريخ والحضارة، دار القلم، دمشق، ١٩٩٤، ص ٢٣٢-٢٣٤.
- (20) ينظر: فاضل بيات، الدولة العثمانية في التاريخ الإسلامي الحديث، دار المدار الإسلامي، بيروت، ٢٠٠٥، ص ١٤٨-١٤٩.
- (21) خالد عزب، البحرية الإسلامية من النشأة إلى القرن التاسع عشر، مكتبة الإسكندرية، ٢٠٠٨، ص ٢٧٤-٢٧٦.
- (22) ينظر: أحمد آق كوندوز، تاريخ الدولة العثمانية السياسي والحضاري، دار الفكر، دمشق، ٢٠٠٨، ج ٢، ص ٢١٤-٢١٧.
- (23) يوسف حسن عمر، التحديث في الدولة العثمانية، دار الجيل، بيروت، ١٩٩١، ص ١٢١-١٢٢.
- (24) ينظر: صفوان الجيوسي، الجيش العثماني وتحديثه في القرنين ١٨-١٩، عمان، دار البشير، ١٩٩٥، ص ١٤٢-١٤٤.
- (25) محمد سهيل طقوش، تاريخ العثمانيين من قيام الدولة إلى الانقلاب على الخلافة، بيروت، دار النفائس، ٢٠١١، ص ٣٧٦-٣٧٧.
- (26) ينظر: أحمد بن عبد الكريم، العلاقات الدولية للدولة العثمانية في القرن الثامن عشر، مكة المكرمة، دار أم القرى، ٢٠٠٤، ص ٢٠٣-٢٠٥.
- (27) جاسم محمد عطية، جهود السلطان سليم الثالث في تحديث الدولة العثمانية، مجلة دراسات تاريخية، جامعة بغداد، عدد ١٨، ٢٠٠٧، ص ١١٠-١٣٠.
- (28) عبد الغني قنديل، سليم الثالث ومحاولة الإصلاح، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٢، ص ٢٦٥-٢٨٠.
- (29) عبد الرحمن الزبيدي، الدولة العثمانية في عهد الإصلاح، بيروت، دار الكتاب العربي، ١٩٩٩، ص ١٧٠-١٨٥.
- (30) وسام حميدة، تاريخ الدولة العثمانية من النشوء إلى الانحدار، بيروت، دار النهضة العربية، ٢٠١٣، ص ١٢٠-١٤٠.
- (31) أحمد زكريا الشلق، البحرية العثمانية في العصر الحديث، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٣، ص ١٥١-١٥٢.
- (32) İlber Ortaylı, Osmanlı'da Askeri Modernleşme, Türkiye İş Bankası Kültür Yayınları, 2006, S.88..
- (33) İlber Ortaylı, Osmanlı'da Askeri Modernleşme, Türkiye İş Bankası Kültür Yayınları, 2006, S. 101..
- (34) فؤاد جرجس، الإنكشارية وتأثيرهم في التاريخ العثماني، دار الكتاب العربي، ٢٠٠٣، ص ٢١٨-٢٢٣.
- (35) ستانفورد شو، تاريخ الدولة ...، ص ٤٣٣.
- (36) أحمد فؤاد، المصدر السابق، ص ١١٢.
- (37) صالح عبد الرحمن، الأزمة المالية في الدولة العثمانية، دراسة اقتصادية تاريخية، مكتبة الأبحاث، القاهرة، ٢٠١٠، ص ١٤٥-١٥٠.
- (38) عبد العزيز الطاهر، الإدارة العثمانية بين التقليد والتحديث، دار الفكر العربي، عمان، ٢٠٠٨، ص ٩٧-١٠٣.
- (39) عبد الغني قنديل، المصدر السابق، ص ٣٤-٥٩.
- (40) كارتر ف. فينكلي، المصدر السابق، ص ١٠٠-١٤٠.
- (41) ليلي عبد الحي، الدولة العثمانية وأوروبا، صراع النفوذ والهيمنة، مركز الدراسات السياسية، بيروت، ٢٠١٢، ص ١٦٢-١٦٥.
- (42) لمزيد من الاطلاع ينظر: ستانفورد ج شو، تاريخ الدولة العثمانية وتركيا ...، ص ٢٠٠-٢٤٠.
- (43) فتحي شعبان، المصدر السابق، ص ٦٠-٩٥.
- (44) ناصر الدين النقيب، الدين والنهضة في الدولة العثمانية، دار الفكر، القاهرة، ٢٠٠٦، ص ٧٥-٧٩.
- (45) عبد الغني قنديل، المصدر السابق، ص ٣٤-٥٩.
- (46) المصدر نفسه.
- (47) مصطفى الخالدي، المصدر السابق، ص ١٣٧.
- (48) وسام حميدة، المصدر السابق، ص ١٣٥.